

A more Ambitious and Expanded Framework for the Mediterranean Dialogue

إطار أكثر طموحاً واتساعاً للحوار المتوسطي

1. تم إطلاق الحوار الأطلسي – المتوسطي في عام 1994 بغية المساهمة في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليميين، وتحقيق تفاهم متبادل أفضل، وتبديد التصورات الخاطئة بين حلف الناتو وشركائه المتوسطيين. ومنذ ذلك الحين، تطور الحوار بخطى ثابتة بما ينسجم مع خاصيته التقدمية. وارتفع عدد البلدان المشاركة من خمسة في الأصل إلى سبعة، في حين تعززت أبعاد الحوار السياسية والعملية بانتظام.

2. ثمة فرص كبيرة للتعاون الفاعل مع شركاء الحوار المتوسطي في البيئة الأمنية الراهنة، وبعد أن يؤخذ في الحسبان التعامل بنجاح مع التحديات والتهديدات القائمة اليوم، بما في ذلك الإرهاب. بالتالي، بحث وزراء خارجية حلف الناتو في اجتماعهم في ديسمبر 2003 في بروكسل عن تقدم في الارتقاء بالحوار المتوسطي يفوق ما تحقق منذ قمة براغ. ووجهوا المجلس الدائم الانعقاد للنظر في طرق تعزيز علاقة حلف الناتو مع جميع الشركاء في الحوار المتوسطي بوضع خيارات، بالتشاور معهم وبحلول قمة اسطنبول، لإنشاء إطار أكثر طموحاً واتساعاً للحوار المتوسطي.

المبادئ والأهداف والمجالات ذات الأولوية

3. في هذه العملية، يجب أخذ المبادئ التالية في الحسبان:

- طبيعة المنفعة المتبادلة للعلاقة؛
 - الحاجة إلى المضي قدماً في العملية بالتشاور الوثيق مع بلدان الحوار المتوسطي؛
 - أهمية الاستجابة لمصالح بلدان الحوار المتوسطي واحتياجاته؛
 - إمكانية التمايز الذاتي مع المحافظة على وحدة الحوار المتوسطي وخاصيته غير التمييزية؛

- الحاجة إلى التركيز على التعاون العملي في المجالات التي يمكن أن يقدم فيها حلف الناتو قيمة مضافة؛
- الحاجة إلى ضمان تكامل هذا المسعى مع مبادرة اسطنبول للتعاون، بالإضافة إلى الجهود الدولية الأخرى، وخصوصاً جهود الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجموعة البلدان الثمانية؛
- إمكانية توسيع الحوار المتوسطي إلى البلدان المعنية الأخرى في منطقة البحر المتوسط على أساس كل حالة على حدة.

4. استناداً إلى هذه المبادئ، عرض حلف الناتو رفع الحوار المتوسطي إلى شراكة حقيقية هدفها العام المساهمة في الأمن والاستقرار الإقليميين، والتكامل مع الجهود الدولية الأخرى عبر التعاون العملي المعزز الذي تشمل أهدافه:

- تعزيز الحوار السياسي القائم؛
- تحقيق قابلية تبادلية التشغيل؛
- تطوير الإصلاح الدفاعي؛
- المساهمة في مكافحة الإرهاب.

5. يمكن تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه عبر تعزيز التعاون في المجالات التالية ذات الأولوية:

- القيام بجهد مشترك يرمي إلى تقديم شرح أفضل لتحول حلف الناتو ومساعيه التعاونية؛
- تعزيز التعاون العسكري العسكري لتحقيق تبادلية التشغيل¹ من خلال المشاركة الفعالة في تدريبات عسكرية منتقاة وأنشطة تعليمية وتدريبية ذات صلة يمكن أن تحسن قدرة قوات الشركاء المتوسطيين على العمل مع قوات الحلف للمساهمة في العمليات التي يقودها حلف الناتو بما ينسجم مع ميثاق الأمم المتحدة. ويمكن أن تشمل هذه عمليات الاستجابة للأزمات غير الواردة ضمن المادة الخامسة مثل النجدة من الكوارث والإغاثة الإنسانية والبحث والإنقاذ وعمليات دعم السلام وغيرها من العمليات التي يمكن أن تُقرر لاحقاً؛
- تعزيز الإدارة الديمقراطية للقوات المسلحة وتسهيل الشفافية في التخطيط الدفاعي الوطني ووضع الموازنات الدفاعية دعماً للإصلاح الدفاعي؛

- مكافحة الإرهاب، بما في ذلك تبادل المعلومات الاستخباراتية الفعالة والتعاون البحري في إطار عملية المسعى الفعال؛
- المساهمة في تعامل الحلف مع التهديدات التي تمثلها أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها؛
- تعزيز التعاون عند الاقتضاء وحيث يستطيع حلف الناتو تقديم قيمة مضافة في مجال أمن الحدود، لا سيما في ما يتعلق بالإرهاب، والأسلحة الصغيرة والخفيفة، ومكافحة التهريب غير المشروع؛
- تعزيز التعاون في مجال التخطيط للحالات الطارئة المدنية، بما في ذلك إمكانية طلب الشركاء المتوسطيين المساعدة من المركز الأوروبي-أطلسي لتنسيق الاستجابة للكوارث.

إطار أكثر طموحاً واتساعاً للحوار المتوسطي

6. استناداً إلى المبادئ والأهداف والمجالات ذات الأولوية المذكورة أعلاه، يجب تطوير إطار أكثر طموحاً واتساعاً للحوار المتوسطي عبر الاستفادة من برنامج الحوار المتوسطي الراهن، بما في ذلك قائمة مجالات التعاون الممكنة التي وضعتها قمة براغ، والاستفادة الواسعة من الدروس الملقنة ومن أدوات الشراكة من أجل السلام، عند الاقتضاء، مع تشديد خاص على تعزيز التعاون العملي.

7. بالإضافة إلى المشاورات على مستويات العمل والسفراء في الصيغة الثنائية (26 + 1) والمتعددة الأطراف (26 + 7)، يجب تعزيز البعد السياسي من خلال عقد اجتماعات خاصة على المستوى الوزاري ومستوى رؤساء الدول والحكومات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن في أقرب وقت مناسب وضع إعلان سياسي مشترك مع كل بلدان الحوار المتوسطي دعماً للتعاون العملي في المجالات ذات الأولوية الواردة أعلاه.

8. يجب تعزيز البعد العملي أكثر من خلال مزيد من التشديد على التعاون العملي. وبالإضافة إلى أدوات الحوار المتوسطي القائمة مثل برنامج العمل السنوي، وإمكانية استخدام الدعم عبر الصناديق الائتمانية لحلف الناتو بما ينسجم مع سياسة الصندوق الائتماني لحلف الناتو/الشراكة من أجل السلام والمشاركة في مسابقات كلية حلف الناتو وكلية الدفاع التابعة لحلف الناتو، ويمكن أن

ينطبق عدد من أدوات الشراكة من أجل السلام وما يشبه الشراكة من أجل السلام على المبادرة الجديدة. ويمكن أن يشمل ذلك:

- خطط عمل تشمل مجموعة واسعة من القضايا التي تمثل الأساس للتعاون العملي الذي يتسم بالقضايا المحددة والحرص على تحقيق النتائج بين جميع الشركاء المتوسطيين؛
- برامج التعاون الفردية التي تتيح التمايز الذاتي؛
- استخدام الأنشطة القائمة للشراكة من أجل السلام وأدوات تحسين قدرة قوات الحلف والشركاء المتوسطيين على العمل معاً في العمليات التي يقودها حلف الناتو في المستقبل، بما في ذلك مجالات القدرات والتعليم والتدريب والأنشطة التدريبية؛
- تعزيز المشاركة، على أساس كل حالة على حدة، في تمارين الشراكة من أجل السلام الملائمة؛
- استخدام برامج الشراكة القائمة من أجل السلام والأدوات التي ترمي إلى التعاون في مختلف المجالات ذات الأولوية الواردة في الفقرة الخامسة، بالإضافة إلى مجالي العلم والبيئة.

9. يجب استكمال ذلك بتكثيف التعاون العملي في المجالات المفتوحة حالياً أمام بلدان مجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية/الشراكة من أجل السلام، مع تشديد خاص على قابلية تبادلية التشغيل، وإصلاح الدفاع، ومكافحة الإرهاب، وغيرها من الأنشطة الرامية إلى ضمان المشاركة الفاعلة للشركاء في العمليات التي يقودها حلف الناتو.

اعتبارات أخرى

10. ربما تكون هناك حاجة إلى ترتيبات قانونية ملائمة لتسهيل المشاركة الكاملة والفاعلة للشركاء المتوسطيين. وقد تكون هناك حاجة إلى اتفاقات أمنية أيضاً.

11. يجب التفكير في احتمال إقامة آلية ارتباط ملائمة في مقر قيادة حلف الناتو في بروكسل وخليّة تنسيق الشراكة في مون من أجل تعزيز تنسيق الأنشطة، وبخاصة في المجال العسكري.

12. في ما يتعلق بإمكانية توسيع الحوار المتوسطي إلى بلدان أخرى مهتمة في المنطقة، فإن الخاصية التطورية للحوار المتوسطي تتيح إضافة أعضاء على أساس كل حالة على حدة، كما هي الحال مع الأردن (1995) والجزائر (2000).

1. تمثل متطلبات قابلية تبادلية التشغيل شروطاً مسبقة حازمة للبلدان المساهمة مثل الحاجة إلى الاتصال بعضها ببعض، والعمل معاً، ودعم بعضها لبعض، وعمليات التدريب المشتركة.